الاجتماع التنسيقي بحضور 47 نائباً أكد على إنجاز قوانين ذات الأولوية قبل فض دور الانعقاد

النصاب اكتمل في ديوانية هايف: لجنتان ثلاثية لتنسيق اللجان وسباعية لترتيب الأولويات

شعيب المويزري: أهم قضيتين في المجلس الجديد هما «رفع معاناة الشعب الكويتي واجتثاث الفساد

فايز الجمهور: لن نجامل وزير الإسكان إذا لم يستعجل في إنجاز مشروع جنوب سعد العبدالله

مهند الساير: الاجتماعات التنسيقية تستهدف تقريب وجهات النظر ولا بطولات فردية بل عمل جماعي

عبدالله المضف: الكرسي من حق الشعب الكويتي والمركز هو الثبات والوضوح والانتصار للأمة

بدر الملا: أرفض المشاركة في الوزارة المقبلة .. لا أجد حماسا في المشاركة بالحكومة الجديدة

جانب من الاجتماع التنسيقي في ديوانية محمد هايف «تصوير : صالح محمد»

عقد أمس الاجتماع النيابي التنسيقي، الذي دعا إليه النائب محمد هايف، حيث تم الاتفاق على على عدم فض دور الانعقاد بعد الجلسة الافتتاحية، قبل إنجاز عدد من القوانين ذات الأولوية التي سيتم الاتفاق عليها.

وأوضح النائب محمد هايف أنه جرى التوافق خلال الاجتماع، على ترك مساحة للتسيق بين الزملاء، حول مناصب عضوية اللجان، مضيفا : ليس هناك اي خلاف ولن نحجر على الآراء، ولايوجد أحد أعلن ترشحه غير النائب احمد السعدون.

ورشح عن الاجتماع أيضا أنه ناقش الأولويات، وتم التركيز على ثلاث أولويات للمرحلة المقبلة، قبل فض دور الانعقاد، وهي: قانون المحكمة الدستورية، والمفوضية العليا للانتخابات، والمدن الإسكانية.

وشدد الاجتماع على عدم فض دور الانعقاد بعد الجلسة الافتتاحية، قبل إنجاز عدد من القوانين ذات الأولوية التي سيتم الاتفاق عليها.

وشدد النائب محمد هايف، على أن النواب أبدوا خلال هذا الاجتماع، أقصى حالات التعاون والتوافق بتشكيل لجنة لتنسيق اللجان، والاتفاق على 7 نواب لتنسيق الأولويات التي سوف يكون لها اجتماع آخر الثلاثاء المقبل في مجلس الأمة لمناقشة الاولويات بعد مراجعتها من اللجنة المشكلة».

وقال النائب شعيب المويزري إن مجموعة السبع لم تنسق بشأن منصب نائب رئيس مجلس الأمة وإن «الأمر متروك للجميع».

وأضاف المويزري في تصريح على هامش الاجتماع النيابي التنسيقي إن «اجتماع اليوم يبحث الأولويات البرلمانية»، معرباً عن تطلعه لأن «تبقى النواب أقصى حالات التعاون والتوافق بتشكيل لجنة لتنسيق اللجان، والاتفاق على 7 نواب لتنسيق الأولويات التي سوف يكون لها اجتماع آخر الثلاثاء المقبل في مجلس الأمة لمناقشة الاولويات بعد مراجعتها من اللجنة المشكلة، ومكتب المجلس كما كانت عليه في مجلس 2022 إذ أنها لم تأخذ الفرصة الكافية».

ولفت إلى أن أهم قضيتين في المجلس الجديد هما «رفع معاناة الشعب الكويتي، واجتثاث الفساد ومن تسبب به»، مضيفاً أنهما «شرط للتعاون مع رئيس الحكومة سواء كان سمو الشيخ أحمد النواف أو غيره».

من جانبه، قال النائب فايز الجمهور «لن نجامل وزير الإسكان إذا لم يستعجل في إنجاز مشروع جنوب سعد العبدالله». وأوضح الجمهور أنه «تم إقرار 2.1 مليار دينار للمدينة، في حين أقرت أول مناقصة بـ33 مليون دينار في مجلس 2022، ولم يتبق سوى تنفيذ المشروع».

وقال النائب مهند الساير إن الاجتماعات التنسيقية تستهدف تقريب وجهات، مضيفاً «من لم يحضر نلتمس له عذره، ولن نهمش دوره أبداً ولسنا في حاجة إلى بطولات فردية إنما لعمل جماعي حقيقي».

وأعرب عن الأمل في نجاح السلطتين في إنقاذ البلد، و«لا يجب أن يكون هاجسنا هو من حضر، ومن سيأخذ اللجان».

وأضاف أن «هدف الشعب منذ محلس 2020 هو إطاحة الفاسدين واليوم يجب أن نقدم برنامجا حقيقيا للناس ولابد من توحيد الصفوف من خلال حكومة قادرة على تحقيق أولويات الشعب الكويتي».

واستطرد قائلاً «إذا كانت المحكمة الدستورية قد أبطلت مجلس 2022 فإنها لاتمتلك أبطال إرادة الأمة». وزاد قائلاً «أولوياتنا هي نفسها التي قدمت في 10 يناير الماضي وغير مقبول أن تكون لدينا أولويات جديدة في كل مرحلة و6 أشهر.. والنواب اليوم سيجتمعون على كلمة واحدة».

من جانبه قال النائب عبدالله المضف إن الأول على ترتيب مرشحي الدائرة لانتخابية الأولى «ليس عبدالله إنما الناس فهذا الكرسي من حق الشعب الكويتي والمركز هو الثبات والوضوح والانتصار للأمة والانحياز لها».

وأضاف المضف أن «الاجتماع للتنسيق وخلق التوافق النيابي»، لافتاً إلى أن «الشعب رد الاعتبار، وعلى النواب رد التحية للأمة بأحسن منها، نحن بدأنا برنامجنا في خطة الإصلاح خلال مؤتمر الإصلاح والبناء في مجلس الأمة والذي انتهينا به لأولوياتنا وأبرزها الإصلاح السياسي والتعليم والأمن ومكافحة المخدرات والرياضة والإسكان والتركيبة السكانية».

وأفاد بأن «هذه الروئة هي من صياغة ابناء الكويت وقلنا لاحمد النواف – سمو رئيس مجلس الوزراء – هذه الرؤية شيلوا أسماؤنا وضعوا أسماؤكم وتم التوافق على هذا البرنامج في مجلس 2022 من خلال 36 نائباً وقد تم التصويت عليه.. واليوم الناس قامت بدوها رغم ممارسات الإحباط المنهج والحر وتكفير الناس بالديمقراطية، إلا أن الناس حضرت ومارست حقها الدستوري وانتصروا لإرادتهم وردوا الاعتبار لبلدهم».

بدوره، رفض النائب بدر الملا المشاركة في الحكومة المقبلة إذ «حققت إنجازات عديدة على الصعيد الحكومي والتنفيذي والمهني في الحكومة السابقة عبر إبرام اتفاقية حقل الدرة وتحسين القدرة الانتخابية النفطية وغيرها من الأمور». واضاف الملا «أنجزت على الصعيد السياسي حكوميا ما لم ينجزه غيري» مستدركا «قبل تكليف رئيس الوزراء لا أجد حماسا في المشاركة بالحكومة الجديدة وسأعود للبرلمان لممارسة دوري التشريعي والرقابي بشكل واضح».

وعقد الاجتماع بحضور 47 نائبا ، وهم: فهد المسعود، محمد الرقيب، فارس العتيبي، مرزوق الحبيني، هاني شمس، داوود معرفي، حسن جوهر، بدر الملا، مهلهل المضف، فايز الجمهور، ماجد مساعد، بدر سيار، عبدالهادي العجمي، متعب الرثعان، أحمد السعدون، فهد بن جامع، شعيب المويزري، عادل الدمخي، محمد هايف، حمد العليان، جراح الفوزان، عبدالله فهاد، فلاح الهاجري، حمد المدلج، أسامة الزيد، شعيب شعبان، عبدالكريم الكندري، بدر نشمي، عبدالعزيز الصقعبي، أحمد لاري، خالد الطمار، سعد الخنفور، محمد المطير، مبارك الطشة، حمد المطر، حمد العبيد، عبدالوهاب العيسى، مهند الساير، عبدالله المضف، حمدان العازمي، عبدالله الأنبعي، خالد المونس، أسامة الشاهين، سعود العصفور، مبارك الحجرف، محمد المهان، محمد الحويلة

جانب من الحضور النيابي

وجوهر

وصول النائب الحبيني

حضور كبير

أحاديث جانبية